مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 04 بتاريخ 2021/04/15م

ISSN: 2708-4663 **DNNLD :2020-3/1128**

واقع وتطبيقات التجارة الالكترونية في الجزائراستنادا إلى توجهات قانون (18-05).

طوبال ابتسام جامعة قسنطينة2

ibtiem.toubal@univ-constantine2.dz

بن محمد هدى جامعة قسنطينة2

houda.benmahamed@univ-constantine2.dz

كورتل نجاة جامعة قسنطينة2

nadjet.kourtel@ univ-constantine2.dz

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مقومات وتطبيقات التجارة الالكترونية في الجزائر استنادا للإطار القانوني والتشريعي في الجزائر، مع التركيز على ما استحدثه القانون (18-05) في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنظيم نشاط التجارة الالكترونية في الجزائر قد مر بالعديد من المراحل منذ سنة 2000 تحديدا، ألا أنه لم يظهر في صورته الحقيقة إلا بعد مجيء قانون (18-05) الذي حدد مختلف المفاهيم المرتبطة بمفهوم التجارة الالكترونية،وكذلك طبيعة العمليات التجارية المسموحة، وإجراءات عمل الفاعلين ومختلف العقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة مخالفتهم لهذه القوانين،وقد نتج عن هذا التنظيم فتح المجال للعديد من القطاعات لاعتماد التجارة الالكترونية في نشاطاتها ولو بصفة محدودة بدءا بالقطاع التجاري في حد ذاته وانتهاء بقطاع النقل والخدمات والقطاع المالي والمصرفي وغيرها.

الكلمات المفتاحية: قانون 18-05؛ السجل التجاري الالكتروني؛ وسائل الدفع الالكترونية؛ التوقيع الالكتروني؛ الإشهار الالكتروني؛ تطبيقات وسائل النقل الالكترونية.

Abstract :

This study aims at highlighting the most important components and applications of electronic commerce in Algeria according to the legal and legislative framework, with a focus on what the law (18-05) has developed in this field. The study concluded that the regulation of electronic commerce activity in Algeria had gone through many stages specifically since the year 2000, however, it did not appear in its true form until after the advent of the Law (18-05)which defined the various concepts related to electronic commerce, as well as the nature of the permitted commercial operations, the work procedures, and the different penalties that could face the operators in case they violate these laws. This organization has resulted into opening the way for many sectors to adopt electronic commerce in its activities, even in a limited way, starting with the commercial

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

sector and ending with transportation services; financing and banking, and other sectors.

Keywords: Law 18-05; electronic commerce registry; electronic payment methods; electronic signature; electronic advertising; electronic transportation applications

I – مقدمة

لقد أصبحت التجارة الالكترونية في وقتنا الحالي من أهم المحاور التي يتم على أساسها قياس مدى تطور اقتصاديات البلدان، باعتبارها تعكس مدى تحكمها في التقدم والابتكار التكنولوجي في العالم، كما أنها من أكثر المجالات احتياجا لهذه التقنيات الحديثة والمتطورة، وهي أصبحت بذلك أساسا لتغيير قواعد التعاملات التجارية،حيث ألغت كل الحدود والقيود المادية والجغرافية،لتعطي الفرصة العادلة لكل المؤسسات التجارية لاقتحام الأسواق العالمية، وبيع سلعها وخدماتها بكل يسر وسهولة، وكذا بالنسبة للمشترين الذين أصبحوا يقتنون احتياجاتهم بمجرد النقر على مجموعة أزرار،دون الحاجة للتنقل من أماكنهم، وبالنظر لهذه المزايا كلها نرى بأن التجارة الالكترونية أصبحت ضرورة حتمية وليس خيارا يمكن الاستغناء عنه.

وهذا ما يتطلب وضع وصياغة تنظيم قانوني يكفل أن يسير هذا النوع من التعاملات،خصوصا وأنها ترتبط بالعديد الجوانب كحقوق المستهلك،معايير الجودة، وسائل الدفع الالكتروني وغيرها....، والجزائر كغيرها من الدول أدركت أهمية هذه التجارة في السنوات القليلة الماضية، وهي تسعى جاهدة لاحتوائها من خلال وضع إطار قانوني ينظم معاملاتها،وقد جسدته فعليا من خلال قانون18-05 الذي يحدد الإطار القانوني لتنظيم عمليات التجارة الالكترونية في الجزائر،بهدف تعميم تطبيق التجارة الالكترونية على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

هل وفقت الجزائر في تطبيق التجارة الالكترونية في مختلف قطاعاتها استنادا لكل من بنيتها التحتية وكذا توجهات قانون 18-05؟

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية :

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

- هل تملك الجزائر بنية تحتية تسمح لها بممارسة التجارة الالكترونية؟.
- هل تم ضبط مختلف المفاهيم المتعلقة بممارسة التجارة الالكترونية في إطار قانون 18-05؟
- ما هي أهم تطبيقات التجارة الالكترونية في الجزائر؟

2. **فرضيات الدراسة**: انطلاقا من التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية

- وفرت الجزائر البنية التحتية اللازمة لقيام تجارة الكترونية متطورة.
- وفق المشرع الجزائري في وضع إطار تشريعي لتنظيم التجارة الالكترونية.
- تطبق الإدارة الالكترونية في المجال التجاري على نطاق واسع في مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. **هيكل الدراسة**: وقد قمنا بتقسيم هذه المداخلة إلى ثلاث محاور رئيسية

المحور الأول: مفاهيم متعلقة بالتجارة الالكترونية.

المحور الثاني البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر

المحور الثالث: النظام القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر وتطبيقاتها.

المحور الأول: مفاهيم متعلقة بالتجارة الالكترونية

سنحاول في هذا المحور إبراز مقومات هذا النمط الجديد من المبادلات التجارية، والذي ظهر كنتيجة لتطور كل من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشبكة الانترنيت، وعليه سنقوم بالتطرق إلى مفهوم التجارة الالكترونية، أطرافها، مراحلها، مزاياها وعيوبها.

1. تعريف التجارة الالكترونية

يتكون مفهوم التجارة الالكترونية من كلمتين وهما (تجارة) وتعني تبادل السلع و الخدمات باستخدام وسيط ما، والكترونية ما يعني ممارسة هذا النشاط باستخدام وسائل الكترونية متعددة ومتنوعة،تتطور بشكل دائم ومستمر من استخدام الهاتف الثابت إلى استخدام الانترنيت والهاتف المحمول ،وتتم كل مراحل التعامل بشكل الكتروني ابتداء من الإعلان ولا انتهاء بتسوية الدفع.[1]

وتعرف التجارة الالكترونية على أنها مجموع عمليات البيع والشراء التي تتم عبر شبكة الانترنيت، وتشمل كلا من تبادل المعلومات وصفقات السلع الاستهلاكية والتجهيزات،وكذا خدمات المعلومات المالية القانونية...الخ، وتستعمل هذه التجارة مجموعة من الوسائل لإتمام الصفقات مثل الفاكس، الهاتف، الانترنيت، والشبكات المعلوماتية. [2]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وقد عرفت أيضا على أنها عمليات الإعلان والتعريف بالبضائع والخدمات،تم تنفيذ عمليات عقد الصفقات، وإبرام العقود،ثم الشراء والبيع لتلك البضائع، ثم سداد القيمة الشرائية ،عبر شبكات الاتصال المختلفة سواء الانترنيت أو غيرها من الشبكات التي تربط بين المشتري والبائع. [3]

2. خصائص التجارة الالكترونية:

وهي تتميز بما يلي[4]

1.2. **الوجود الواسع:** باعتبار أن التجارة الالكترونية متواجدة في كل الأوقات، ولا تحتاج إلى سوق ملموس.

2.2. **التداول العالمي:** حيث تمكن التجارة الالكترونية المتعاملين من خلالها بتخطي حدود الدول والوصول إلى أماكن بعيدة، بضغط زر بسيط على الكمبيوتر، ودون أي تكلفة تذكر.

3.2. **معايير عالمية:** وهي مقاييس أو معايير شبكة الانترنيت، والتي يتم من خلالها تعاملات التجارة الالكترونية، بشكل موحد بين مختلف دول العالم.

4.2. **موارد معلومات غنية:** فهي تزود المستهلك بمعلومات كثيرة،من خلال استخدام الشركات لجميع وسائط التكنولوجيا الرقمية، كالوسائط المسموعة والمقروءة والمرئية.

5.2. **كثافة المعلومات:** تسمح شبكة الانترنيت بجعل المعلومات كثيفة وذات نوعية ممتازة وحديثة، كما أنها تسمح بتقليل البحث عن المعلومات والتخزين، ومن تكلفة الاتصالات من جهة، وأخيرا عرض المعلومة في الوقت المناسب.

6.2. **التواصل:**هي آلية تواصل ذات فعالية عالية جدا، من منطلق أنها وسيلة اتصال ذات اتجاهين بين العميل والتاجر.

7.2. **الاستهداف الشخصي:** فهي تسمح باستهداف فئة معينة من الأفراد، وذلك بطلب معلومات خاصة كتحديد العمر، الجنس، طبيعة العمل، تسمح للمسوق بالتحديد الدقيق لرغبة المستهلك.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

3. أطراف التجارة الالكترونية:

وتتمثل في كل من البائع والمشتري والبنك،ويمكن التفصيل فيها بالشكل الأتي:[5]

1.2. المستهلك: وهو الشخص الذي يتجول في الانترنيت،ويزور مختلف مواقع الويب التجارية بحثا عن السلع والخدمات التي تشبع حاجياته، وهو بذلك الشخص الذي يتعاقد الكترونيا من أجل إشباع رغباته.

2.2. البائع: وهو من يقوم بإنشاء موقع على شبكة الانترنيت،ويتخذه كواجهة أو نافذة لعرض منتجاته والتعريف بها وتسويقها،حيث يقدم من خلال موقعه معلومات تفصيلية عن السلعة المراد تسويقها(صورتها،تكلفتها....).

3.2. البنك الوسيط: وهو الطرف الوسيط بين البائع والمشتري،في صورة بنك الكتروني(افتراضي)،والتي تقوم بإنشاء مواقع لها على شبكة الانترنيت،بغية تقديم خدمات مصرفية لمتعامليها، بدل الانتقال شخصيا إلى البنك، وهي بذلك تلعب دورا فاعلا في تسيير المعاملات التجارية الالكترونية، بشرط أن يكون للطرفين الرئيسيين (البائع والمشتري)،حساب في أحد البنوك ،لتكون عملية الدفع والقبض بين البنكين الافتراضيين الممثلين لهما.

4. مراحل التجارة الالكترونية:

تمر عملية التجارة الالكترونية بعدة مراحل أساسية،وهي مراحل ثابتة لم يطرأ عليها أي تغييرات منذ ظهور مفهوم التجارة الالكترونية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[6]

- **المرحلة الأولى**: وهي تلك المرحلة التي يتصفح فيها المستهلك مختلف المتاجر الالكترونية، ومن ثم اختيار أحدها، وتحديد طبيعة المنتج أو الخدمة المراد الحصول عليها، وكذلك التعرف على سياسات المتجر المتعلقة بالدفع والثمن وطريقة السداد والتسليم.
- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة تسليم المنتج، يحصل فيها المتسوق على المنتج أو الخدمة التي قام باختيارها، أما الكترونيا أو عن طريق إحدى الشركات الشحن المنتشرة حول العالم.
- **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة دفع قيمة المنتجات أو الخدمات المراد تسويقها، وقد تكون عن طريق بطاقات الدفع المسبق(ماستر كارد- فيزا كارد)،أو عن طريق البطاقات الائتمانية، أو عن طريق إحدى بوابات الدفع الالكتروني المنتشرة حول العالم والتي توفرها المتاجر الالكترونية، وقد يكون

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الدفع عند الاستلام.

المحور الثاني :البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر

يتطلب تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر،توفير بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نرصدها ضمن العناصر التالية.

1. شبكة الانترنيت:

لقد كانت أولى الخطوات المتبعة لتحقيق هذا التواصل هو إنشاء شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية سنة 1993 لمركز البحث العلمي والتقني(CERIST)، التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكانت الانطلاقة الفعلية لها في شهر مارس 1994، أما فيما يخص تقديم خدمات الانترنيت فقد ظل القطاع محتكرا من قبل الدولة حتى صدور القانون98-257 في 25 أوت 1998،[7] الذي حرر هذا القطاع أمام الخواص، وفي هذا الصدد فقد حققت اتصالات الجزائر زيادة في رقم أعمالها قدر ب997 مليون دولار سنة 2019 مقارنة ب750مليون دولار سنة 2010،[8] وفيما يلي بعض الإحصائيات المتعلقة بتطور شبكة الانترنيت في الجزائر.

جدول رقم 01 : تطور امتداد الألياف البصرية وعرض نطاق الانترنت الدولية

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
طول الألياف البصرية (كم)	46.231	50.800	61.556	70.700	76.514	127.372	145.120
عرض نطاق الانترنت الدولية (ميغابيت)	104.448	166.000	278.000	485.155	630.150	810.155	1050.000

المصدر: انظر الموقع

https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018_6.pdf

من خلال الجدول نسجل ارتفاع محسوس في تمديد شبكات الاتصال بالألياف البصرية حيث ارتفعت من 46231 سنة 2012 إلى 145120 سنة 2018، وهذا في إطار تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمة ، أما عرض نطاق الانترنت الدولي فهو لم يتوقف عن التطور ، بحيث بلغ في سنة 2017

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

810.15 جيغابايت في الثانية ليصل إلى 1050 ميغابايت في الثانية سنة 2018، ويعزى ذلك إلى رغبة الوزارة المعنية في تلبية حاجات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمات الانترنت بمستوى أفضل.

2.1. **مزودي خدمات الانترنيت والمقاهي والمواقع الالكترونية:** تعتبر هذه المؤشرات من أهم الدلائل عل مستوى تقدم الجزائر في استخدام الانترنيت، باعتبارها بوابة الوصول إلى الانترنيت، حيث شهد سوق الانترنيت في الجزائر انخفاضا في أسعار الاشتراكات سنة2019 من3200دج الى2600دج بالنسبة إلى اشتراك 4 ميغابايت في الثانية،ومن5000 إلى 3600دج بالنسبة لاشتراك 8 ميغابايت في الثانية،[9] أما عن عدد المقاهي الانترنيت في الجزائر فقد عرفت انخفاضا نتج عن انتشار وسائل الاتصال التي توفر التواصل الاجتماعي كالهواتف واللوحات الذكية،دون اللجوء إلى المقاهي، أما فيما يتعلق بمواقع الانترنيت، فقد تضاعف عدد المواقع الالكترونية المختصة في البيع عبر الانترنيت ،وذلك بعد إطلاق خدمتي الجيل الثالث في 2014، والجيل الرابع في 2016.[10]

3.1. **مقدمي الخدمات** ويتمثلان في (ICOSNET) التي تم إنشائها في عام 1999 كموفر لخدمات الانترنت وحلول الاتصالات، يتمثل دورها في تسويق الصوت والبيانات معا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى وكذا الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة بالجزائر، وكذلك (SLC SMART LINK COM)، أنشئت في سنة 2001، باعتبارها متعامل (WIMAX)، تمثلت وظيفتها الأساسية في وضع واستغلال شبكة الاتصالات اللاسلكية ذات التدفق العالي.

4.1. **الأجهزة الالكترونية** تعتبر الأجهزة الالكترونية من العوامل التي تساعد الجزائر على تبني المعاملات الالكترونية الحديثة، وفي هذا الصدد فقد عرف عدد أجهزة الحاسوب على الصعيد العالمي انخفاضا قدر ب1.4 % سنة 2018، ما يمثل حجما إجماليا ب61.7 مليون مقابل 52.6مليون سنة 2017. [11]

أما عن الجزائر، فقد تم إدراج مقترح يرمي إلى ضمان توحيد الحقوق الجمركية على كافة أجزاء وهياكل وملحقات الإعلام الآلي والكمبيوتر بكافة أنواعه، وقد نصت المادة 32 من قانون المالية 2018 على أن معدل الرسم الداخلي للاستهلاك قدر بنسبة 30%على أجهزة المعالجة الذاتية للبيانات التلقائية المقدمة في شكل حواسيب مكتبية، و15%من الحقوق الجمركية و19% كرسم على القيمة المضافة، ونصت المادة 115 من نفس القانون على أنه تم رفع معدل الحقوق الجمركية على أجهزة الكمبيوتر المحمولة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

من5%إلى3%. [12]

5.1. **الشبكات الهاتفية الثابتة والنقالة:** ساهم انتشار التدفق العالي للإنترنيت الثابت والنقال عن طريق الجيلين الثالث والرابع في وصول عدد المشتركين إلى أكثر من34.5 مليون مشترك في الانترنيت خلال سنة 2017 حسب أخر الإحصائيات، وقد ارتفع المبلغ التراكمي للاستثمار لمشتغلي شبكات الهاتف الثابت والنقال من 591مليارد ج سنة 2010 إلى 802.84 مليار دج سنة 2017، وارتفعت الأرباح المحققة من الخدمات الهاتف النقال من274.3مليارد ج الى331مليارد ج خلال نفس الفترة.[13] وفيما يلي بعض المعطيات التي توضح مدى تطور شبكة الهاتف الثابت والمنقول في الجزائر وفقا للأشكال التالية.

شكل رقم 01 تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت

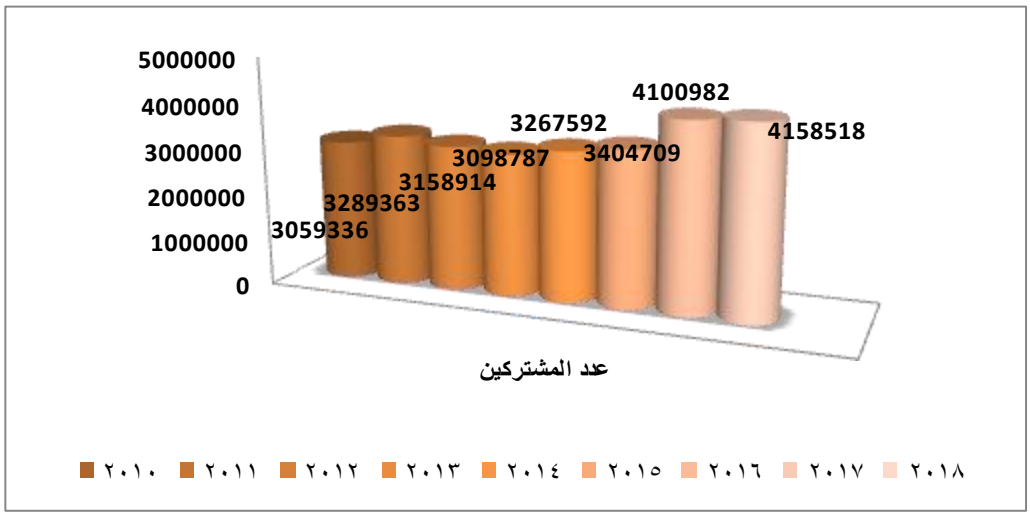

المصدر :انظر الموقعhttps://www.mpt.gov.dz/ar/content/indicateurs

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك وتيرة متصاعدة لعدد المشتركين، خصوصا خلال الفترة 2012018، حيث ارتفع عدد المشتركين إلى 4 ملايين بعد أن سجل حوالي 3ملايين تقريبا سنة 2016.

شكل رقم03 : تطور عدد المشتركين حسب طريقة الدفع (نوع الاشتراك)

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

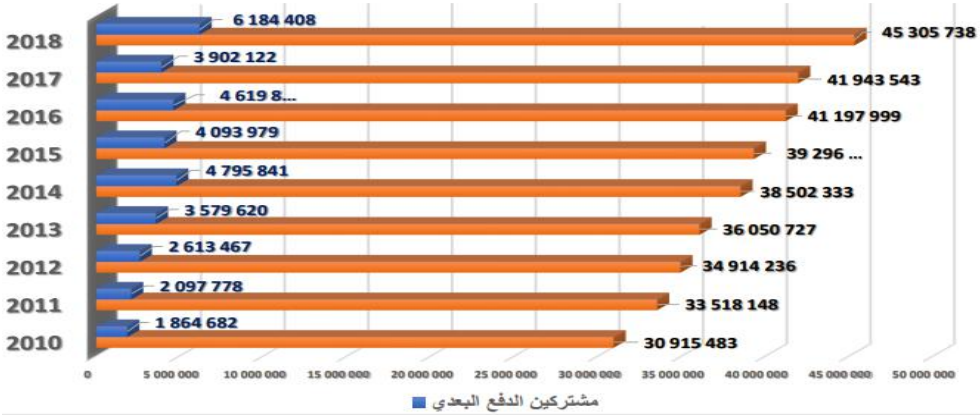

المصدر :انظر الموقع https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018.pdf

من خلال الشكل نلحظ ارتفاع في عدد المشتركين لشبكات الهاتف المحمول (GSM/36/4G) بنسبة 12.31 أي (5.644.481) مشترك بالمقارنة بعام 2017،كما نلحظ أيضا أن النوع المشترك بطريقة الدفع القبلي يسيطر على السوق بمعدل 87.99 مقارنة ب12.61 بالنسبة لطريقة الدفع البعدي.

شكل رقم04: تطور كثافة الهاتف النقال (GSM/3G/4G)

المصدر انظر الموقع

https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018_2.pdf

من خلال الشكل نلحظ ارتفاع في عدد مشتركي شبكات الهاتف المحمول بنسبة قدرت ب32 سنة 2018 حيث قدر عدد المشتركين ب51.490.146 إذا ما تم مقارنتها بسنة 2010 الذي وصل فيها

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

عدد المشتركين إلى 32.780.165 مشترك.، كما نلحظ أيضا أن الاشتراك بطريقة الدفع القبلي تسيطر على السوق بمعدل 87.99 بالمقارنة ب12.01 بالنسبة لطريقة الدفع القبلي.

6.1. **المؤشرات الاقتصادية** : نظرا للتأثير الكبير لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة على مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص قطاع التجارة الالكترونية يمكن الإشارة إلى مجموعة من المعطيات التي تعكس مدى تحول الجزائر لتطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية والاقتصاد الرقمي. والتي ترتكز بشكل أساسي على مؤشرات اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،التجارة الخارجية لمنتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

جدول رقم02: مؤشرات اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد

	2013	2014	2015	2016	2017
المبلغ التراكمي للاستثمار لمستغلي شبكات الهاتف والنقال(مليار دينار)	591.771	713.724	/	827.77	802.84
رقم أعمال قطاع الاتصالات (مليار دينار)	459	499	532	444.5	448.17
الأرباح المحققة من خدمات الهاتف النقال	274.3	299.8	324.3	348	331.5

المصدر :انظر الموقع -https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Rapport %20indicateur-economique-AR.pdf

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف في إيرادات قطاع الاتصالات بنحو 448.17 مليار دينار في عام 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 بارتفاع قدره 0.82،كما أن المبلغ التراكمي للاستثمار لمستغلي شبكات الهاتف الثابت والنقال في عام 2017 قد عرفت انخفاضا قدر ب3.01 بالمقارنة بسنة 2016، ويمكن إرجاع ذلك الى بعض المشاكل المتعلقة بالجانب التسييري والمالي.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

شكل رقم 05 : الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

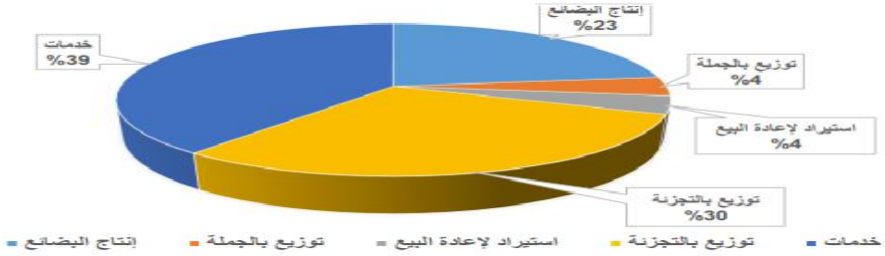

المصدر :انظر الموقع https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Rapport-%20indicateur-economique-AR.pdf.

من خلال الشكل نلحظ بان هذه المؤسسات تنشط في خمس قطاعات رئيسية تتمثل في إنتاج السلع، التوزيع بالجملة، الاستيراد لإعادة البيع، التوزيع بالتجزئة، الخدمات، أما عن عدد المؤسسات فقد ارتفع من 227.770 مؤسسة سنة 2016 إلى 239646 مؤسسة سنة 2017،[14] يسيطر عليها قطاع الخدمات بنسبة 39 من مجموع الشركات يليه قطاع التوزيع بالتجزئة وإنتاج البضائع بنسبة 30 و23 على التوالي ليحتل كل من قطاع التوزيع بالجملة والاستيراد لإعادة البيع المرتبة الأخيرة بنسبة 4.

شكل رقم06 : إجمالي صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2017/2010

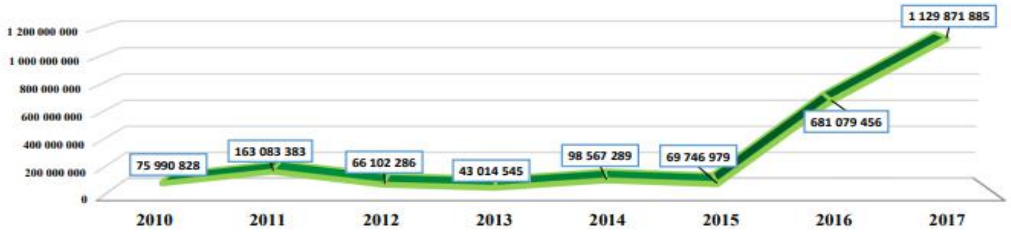

المصدر :انظرالموقع https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Rapport-%20indicateur-economique-AR.pdf

من خلال الشكل نلحظ زيادة في صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 65.89 سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى سياسة الدولة الرامية إلى تشجيع

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الشركات على التصدير والبحث عن مصادر تمويل خارج قطاع المحروقات.

شكل رقم07 : إجمالي واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2017/2010

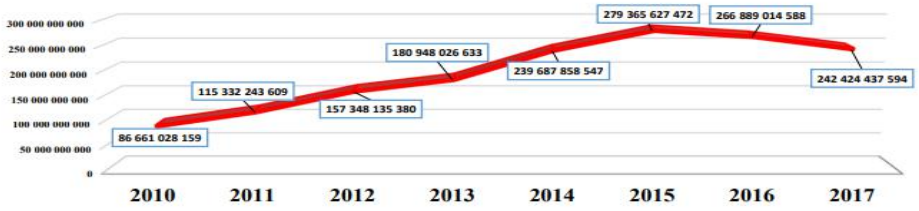

المصدر :انظر الموقع-https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Rapport-%20indicateur-economique-AR.pdf

من خلال الشكل نلحظ زيادة في واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى غاية 2015، لتعرف فيما بعد انخفاضا طفيفا منذ بداية 2016،ويمكن تفسير ذلك بتشبع السوق الداخلية ببعض المنتجات من طرف الشركات الجزائرية وتشجيع الدولة للمنتج المحلي.

7.1. الرقم القياسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:و يتكون هذا المؤشر من11 مؤشر فرعي، مجمعين ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية تغطي مستوى النفاذ إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استعمالها، مهاراتها،[15] وفي ظل غياب إحصائيات حديثة دقيقة خاصة بالجزائر فإننا نسجل في الإجمال ارتفاع في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من2.47 سنة 2007 الى4.67 سنة2017 وارتفاع في مؤشر الحكومة الالكترونية من0.37 إلى 0.42 سنة 2018 وهذا دليل على اهتمام الجزائر باكتساب مكانة على المستوى الدولي،[16]وقد سجل على المستوى العالمي ارتفاع في نسبة الاستغلال الفردي للإنترنيت سنة2019 قدرت ب4.1 مليون متعامل بنسبة53 % بالمقارنة مع10% بما يعادل1.4 بليون متعامل سنة 2005.[17]

المحور الثالث: النظام القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر وتطبيقاتها

إن اهتمام الجزائر بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة، ألزم عليها ضرورة البدء في وضع خطوط مرسومة ودقيقة، لاستيعاب هذا النوع من التكنولوجيات، وكذا محاولة وضع الإطار

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

التشريعي والقانوني لخلق جو عمل منظم في بيئة سليمة، تشجع على الاندماج بسرعة في العالم الرقمي، وقد ظهرت بوادر لنتائجه ولو بشكل محدود في بعض مجالات التجارة الالكترونية، وعليه سنخصص هذا المحور لعرض الإطار القانوني والتشريعي لها، إضافة إلى تطبيقات الإدارة الإلكترونية

1. النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر:

إن الجزائر على غرار باقي الدول حاولت جاهدة ضبط ووضع إطار تنظيمي وقانوني لكل ما تطرحه شبكة الانترنت قصد تنظيمها وتأطيرها، وقد اعتمدت في ذلك على إصدار أول قانون منظم للانترنت كنشاط اقتصادي مقنن بموجب المرسوم التنفيذي 98-257 المؤرخ في 25 أوت سنة 1998 والذي يضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر سنة 2000،[18] وقد وضح هذا القانون مختلف الشروط الموضوعية والشكلية التي من شأنها إبراز كيفية استغلال شبكة الانترنت.ليأتي فيما بعد مشروع الجزائر الالكترونية 2013 باعتباره من المشاريع التنموية الهادفة إلى تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

1.1. التعريف بمشروع الجزائر الإلكترونية 2013:

هو نظام الكتروني متطور وشامل، يهدف إلى استعمال تكنولوجيا المعلوماتية في مختلف القطاعات (الاتصالات، البنوك التجارية، الإدارة العمومية، قطاع البريد والموصلات وغيرها...الخ).[19] هذا إضافة إلى مجموع القوانين التي مست العديد من الوسائل المعتمدة في المجال الالكتروني كحجية الكتابة الالكترونية من خلال إصدار قانون 05-10 بتاريخ 10 جوان 2005 المتمم والمعدل للقانون المدني الجزائري، والذي انتقل في إطاره المشرع من النظام الورقي للإثبات إلى النظام الالكتروني، واعتماد التوقيع الالكتروني في نص المادة 327/2 من القانون المدني الجزائري المعدل بالقانون 05-10 المعدل والمتمم للأمر 75-58 الخاص بالقانون المدني الجزائري. والقانون 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 يونيو 2004 المعدل والمتم الذي يحدد القواعد المطبقة على التجارة وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2010 والذي يحدد شرط تحديد الفاتورة وسندا التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية.[20]

هنا إضافة إلى القانون رقم (15-04) المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني (الجريدة، 10/ 02/ 2015)، والذي ساهم من خلاله في تحقيق

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

نوع من الأمان والثقة في المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت، إضافة إلى إثبات هوية من صدرت فيه الكتابة أو التحرير الالكتروني. [21]

وفي إطار تحسين عمل مؤسسة البريد والمواصلات ، تم إنشاء سلطة ضبط سوقي للبريد والاتصالات الالكترونية في إطار القانون (18-04) المؤرخ في 10ماي 2018 بموجب المادة11 منه، تمثلت مهامها الأساسية في السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة في سوقي البريد والاتصالات الالكترونية، إضافة إلى تجسيد تقاسم المنشات الاتصالات الالكترونية في ظل احترام حقوق الملكية.

2.1. تنظيم التجارة الالكترونية في ظل قانون (18-05).

لقد تم تقديم هذا القانون للمصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2017/12/05، وذلك تحديدا أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، [22]وقد عمد هذا القانون إلى تقديم مجموع من المفاهيم التي تتعلق بالتجارة الالكترونية بعد أن تمت المصادقة عليه وعرضه بشكل رسمي في الجريدة الرسمية رقم 28 بتاريخ 16 ماي 2018 والتي تضمنت تحديد التعاريف التالية:[23]

1.2.1. **التجارة الكترونية:** وهي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد للمستهلك الالكتروني، وذلك عن طريق الاتصالات الالكترونية.

2.2.2. **العقد الالكتروني:** وذلك تبعا لمفهوم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2004،الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، والذي يتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي لأطرافه، وذلك حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني.

3.2.2. **وسيلة الدفع الالكترونية:** وهي كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة الكترونية.

4.2.2. **الاشهار الالكتروني:** هو كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع سلع أو خدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية.

5.2.2. **الطلبية المسبقة:** هو تعهد بالبيع يمكن أن يقترحه المورد الالكتروني على المستهلك الالكتروني، في حالة عدم توفر المنتوج في المخزون.

6.2.2. **المورد الالكتروني:** كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو إقتراح توفير السلع

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

والخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية.

كما التزم هذا القانون بتوضيح طبيعة الأطراف الملزمين بتطبيق هذا القانون، وكذلك تحديد المعاملات التجارية الممنوعة بموجب المادتين (2-3) منه، كما أنه وضح في الباب الثاني منه كل الشروط والإجراءات المتعلقة بالتجارة الالكترونية في الجزائر والخاصة بكل متعامل على حدى، وأكد في هذا المجال على التزامات المستهلك الالكتروني وواجبات المورد الالكتروني ونطاق مسؤوليتها بشكل واضح ودقيق، كما خصص الفصل السادس منه لتأطير عمليات الدفع الالكتروني، والذي يجب أن يتم بموجب هذا القانون عبر متطلبات دفع مخصصة لهذا الغرض، منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر، والموصولة بمحطات الدفع الالكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ليخصص الباب الثالث منه لتحديد الجرائم في مجال التجارة الالكترونية وكيفية معاقبة المسؤولين عنها والتي تتراوح ما بين غرامات مالية من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج ،كل من يعرض للبيع منتجات أو خدمات مخالفة للقانون بحسب ما هو محدد في المادة 2 منه، إضافة إلى غرامة مالية تتراوح ما بين 500.000 دج إلى 2.000.000 دج لكل من يخالف أحكام المادة 5 منه، وقد تصل هذه العقوبات إلى غلق الموقع الالكتروني والشطب من السجل التجاري، إضافة إلى غرامات أخرى، في حالة عدم الالتزام بالقوانين في إطار المواد 39-48 منه.

2. تطبيقات الإدارة الالكترونية في المجال التجاري في الجزائر:

سنحاول في إطار هذا العنصر إبراز أهم المجالات التجارية التي أخذت الطابع أو الشكل الالكتروني، مع إبراز حيثيات كل تقنية على حدى.

1.2. السجل التجاري الالكتروني:

جدد المرسوم التنفيذي رقم 18-112 نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، حيث يتم إدراجه في مستخرجات السجل التجاري سواء كان ذلك لأشخاص طبيعيين أو معنويين، وقد ألزم المرسوم التجار غير الحائزين عليه بضرورة طلبه لدى فروع المركز الوطني للسجل التجاري المختصة إقليميا، على أن تنتهي صلاحية مستخرجات السجل التجاري الالكتروني العادية بعد سنة من نشر المرسوم المشار إليه، وعليه فعلى كل التجار غير الحائزين على السجل التجاري المرور بالرمز الالكتروني " س-ت-إ" طلب تعديل مستخرجات سجلاتهم التجارية لدى فروع المركز الوطني للسجل التجاري المختصة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

اقليما بغرض الحصول على هذا الرمز.[24] أما عن الأشخاص المؤهلين قانونا للحصول على التسجيل في السجل التجاري الالكتروني فهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعنيين أو ممثليهم القانونيين، هذا مع وجود اختلاف في شروط الخاصة بالفئتين.[25] والهدف من وراء هذا الإجراء هو عصرنة قطاع التجارة وإخضاعه لنظام الرقمنة، بالإضافة إلى تسهيل وتسريع الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع التجار وكل المصالح ذات الصلة هنا، إضافة إلى خلق شبكة لمراقبة النشاطات التجارية عن بعد، ناهيك عن تأمين السجل التجاري من التزوير والتلاعبات، وكذا السماح لكل شخص الحصول على المعلومات المهنية من المركز الوطني للسجل التجاري المتعلق بوضعية التاجر.[26] وتجدر الإشارة إلى أنه بالاتفاق بين كل من وزارة التجارة ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والرقمنة، على دفع مستحقات السجل التجاري من طرف التجار عن طريق الدفع الالكتروني.[27]

2.2. الفاتورة التجارية الالكترونية: الفاتورة الالكترونية هي نظام منخفض التكاليف لمعالجة المعاملات التي تستفيد من تكنولوجيا المعلومات لتحويل عملية إعداد الفواتير اليدوية والورقية إلى صيغة الكترونية أكثر فاعلية في معالجة رسائل البيانات والمحا فظة على السجلات، وقد عرفت في المبدأ التوجيهي الصادر عن المجلس الأوربي بأنها إرسال الفواتير عبر الوسائل الالكترونية، أي نقلها إلى المتلقي باستخدام معدات الكترونية لتخزين ومعالجة البيانات.[28]

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا دقيقا للفاتورة سواء في ظل القانون التجاري أو في ظل المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك حيث تم الاكتفاء بالتعريف الوظيفي للفاتورة على أساس أنها وثيقة محاسبة للمورد يعدها المورد يأمر فيها الزبون بتسديد قيمة السلع تجارية المباعة له. [29]

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-468 وبالتحديد المادة 02منه ،فإنه يجب أن يكون كل بيع سلع أو تأدية خدمات بين الأعوان الاقتصاديين موضوع فاتورة، حيث يلتزم البائع بتسليمها ويتعين على المشتري طلبها منه، ويجب أن تسلم بمجرد إجراء البيع أو تأدية الخدمات، كما أنه وبحسب المادة 3 منه يجب أن تحتوي الفاتورة على بيانات تتعلق بالبائع وأخرى تتعلق بالمشتري بالإضافة إلى شروط أخرى.[30]

أما فيما يتعلق بالإخلال بالالتزام بشروط تحرير الفاتورة أو عدم تحريرها، فهو ينتج عنه تبليغ المدير الولائي المكلف بالتجارة الذي يرسله بدوره إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا، بهدف تحريك الإجراءات

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

القانونية، ومتابعة المشتبه فيه جزئيا كما يمكن للأطراف ذات الصلة رفع دعوى قضائية عن الإخلال بالالتزامات المتعلقة بالفاتورة. [31]

وبصدور القانون 10/05 سنة 2000، انتقل المشرع من نظام الإثبات الورق إلى نظام الإثبات الالكتروني، وعليه أصبح لقواعد الكتابة الالكترونية مكان ضمن قواعد الإثبات حيث جاء في المادة 323 من القانون المدني الجزائر أنه يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق.

كما يشترط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها.والمشرع لم يميز الفاتورة الالكترونية ببيانات تميزها عن الفاتورة العادية، وهي بذلك خاضعة للتشريع والتنظيم المعمول به في التجارة التقليدية. [32]

3.2. التوقيع الإلكتروني: لقد تم التطرق لهذا المفهوم في الفصل الثالث من قانون 15-04المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ،حيث أشارت المادة الثانية من هذا القانون لمفهوم التوقيع الالكتروني العادي بأنه بيانات في شكل الكتروني مرفق أو مرتبط منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق، كما أنه قد عرف في المادة السابعة منه التوقيع الالكتروني الموصوف على أنه توقيع مرهون بشروط تتمثل فيما يلي: [33]

- أن ينشأ على أساس شهادة توثيق موصوفة.
- أن يرتبط بالموقع دون غيره مع إمكانية تحديد هوية الموقع.
- أن يكون منشأ بواسطة رسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقع، إضافة إلى أنه مصمم من طرف مؤسسة خاصة بإنشاء التوقيع الالكتروني، إلى غير ذلك من الشروط.

4.2. وسائل الدفع الالكترونية: من المعروف أنه من أهم متطلبات تطبيق مفهوم التجارة الالكترونية هو الاستعانة بأنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، حيث تعرف على أنها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية الكترومغناطيسية تستخدم في تبادل المعلومات وتخزينها. [34] وفي هذا الإطار ثم استحداث خدمات الكترونية من خلال القانون (03/15) والمتضمن الموافقة في الأمر (03/11) المتعلق بقانون النقد والقرض، في إطار المادة 69 منه والتي عرفت وسائل الدفع على أنها كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند المطلوب أو الأسلوب التقني المستعمل. [35]

كما أنه بموجب القانون رقم 02/05 المؤرخ في 6 فيفري 2015 وبالتحديد في المادة 502 منه على

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أنه يمكن التعامل بوسائل الدفع الالكترونية المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بها، كالشيك الالكتروني، الكمبيالة الإلكترونية وغيرها. ومن أهم التطبيقات الالكترونية في المجال المصرفي والمالي الخدمة التي أطلقها البنك الوطني الجزائري BNA.NET، والتي تسمح ببقاء المتعامل على اتصال بحساباته بأمان والوصول إلى مختلف الخدمات المرتبطة ب على مدار 24 ساعة، إضافة إلى تطبيق MOBIL.GAB،حيث يتيح هذا التطبيق لمتعاملي موبيليس دفع الفواتير من الهاتف النقال في كل وقت، والاستفادة من خدمات الدفع الالكتروني.[36]

5.2. الإشهار الالكتروني: يعرف الإشهار الالكتروني بأنه الإعلانات على شبكة الانترنت وهي من أكثر أنشطة التسويق استحداث في مجال التجارة الالكترونية، ويعتبر الإشهار على شبكة الانترنت لدى المؤسسات الناشطة في ميدان الإشهار كنشاط رئيسي، باعتبار أنها تسير الإشهار لدى عدد كبير من المواقع من بينها: "double click" التي تؤجر المساحة الاشهارية مقابل مبلغ مالي متفق عليه، أو مؤسسة.[37] " l'index change" التي تعتمد على تبادل الشرائط الاعلانية بين المواقع وإذا حاولنا التطرق إلى مفهوم الإشهار الالكتروني في الجزائر فيمكن الرجوع إلى المادة 8/2 من المرسوم التنفيذي رقم 39/90 المؤرخ في30 يناير 1990 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، والذي يعتبره بأنه جميع الاقتراحات أو الدعايات أو البيانات والعروض والإعلانات أو خدمة بواسطة إسناد بصرية أو سمعية».[38]

وقد عرفه القانون 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية على أنه اعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع السلع أو الخدمات مهما كان المكان أو وسائل الاتصال المستعملة. [39]

من خلال هذين التعريفين يمكن أن نستخلص أن المشرع الجزائري لم يضع تعريف خاص بالإشهار الالكتروني، وقد ضمه إلى مفهومه بشكل ضمني باعتباره أنه وسيلة للإيصال مزايا المنتجات أو الخدمات أيا كانت الأدوات المستعملة وإذا حاولنا تتبع المواقع الاشهارية في الجزائر على شبكة الانترنت لوجدناها حديثة لاتم بالدقة والاحترافية التي تعرفها المواقع العالمية، ونذكر منها واد كنيس كوم (www.ouedkniss.com)، وموقع دالي للإشهار (www.dalipup) ومنتدى اللمة الجزائريhttp://halgenia.com وتدور نشاطاتها كلها حول نفس الأفكار والمجالات كالتوظيف، شراء السيارات أو العقارات وعرض الخدمات والسلع.[40]

وقد ساهم انتشار التدفق العالي جدا للإنترنت الثابت والنقال عن طريق الجيلين الثالث والرابع والذي

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

تضمن أكثر من 34.5 مليون مشترك في الانترنت خلال سنة 2017 في زيادة وإطلاق العديد من مواقع البيع عبر شبكة الانترنت في الجزائر، وقد اختلفت نشاطات هذه المواقع من أغذية وألبسة وفن وديكور إلى أدوات كهرومنزلية والإلكترونية والخدمية نذكر منها (Batolis) (jumia.dz) (eshop.dz) (Zawwali.com) (chrily.com) (Ventita.dz) ...الخ.[41](Aps.dz/ar/sante-science-tarchnologie/57555، 03/ 03/ 2020)

دون اغفال ظاهرة التجارة الموازية في الجزائر، وذلك من خلال انشاء بعض المواطنين لصفحات خاصة بهم لترويج لمنتجاتهم دون أي رقابة أو ضبط، وبمنافسة غير شريفة للمواقع التي تدفع ضرائب.

4.2. تطبيقات التجارة الالكترونية في مجال النقل:

كتطبيق ياسير(YASSIR) وهو تطبيق يقدم رؤية جديدة للنقل، ويوفر للزبون سيارة خاصة بنقرة واحدة ويسمح له بالانتقال من مكان إلى أخر بسهولة وراحة وبأسعار تنافسية،[42] وكذلك التذاكر المحمولة حيث تقترح شركة الخطوط الجوية الجزائرية تطبيقها للهواتف المحمولة Air Algérie، حيث تسمح للزبون من خلال هذا التطبيق بشراء التذاكر واستلامها باستخدام البطاقة الذهبية، وكذلك إدارة الحجوزات وتسجيل الوصول عبر الإنترنت .[43]

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الجزائر حاولت جاهدة إرساء إطار قانوني وتشريعي لتنظيم التجارة الالكترونية حيث بدأت في العمل على تجسيد مجتمع معلوماتي منذ بداية سنة 2000، وقد ركزت في ذلك على مجال البريد والمواصلات، وقد توضحت بعد ذلك خطتها الوطنية الشاملة ذات الرؤية المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة في ديسمبر 2008، أما عن التجارة الالكترونية فيمكن القول بأنها ليست وليدة اليوم، فهي كانت موجودة بالموازاة مع التجارة الكلاسيكية بدليل وجود العديد من المواقع الناشطة في مجال التسويق الالكتروني في الجزائر ، وقد عملت الوزارة المختصة على توفير متطلبات التجارة الالكترونيةعن طريق دعم البنية التحتية التي عرفت تحسنا في العديد من مؤشراتها كعدد الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،مقدمي الخدمات ،عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت والنقال،تطور كثافة الهاتف النقال، وغيرها ،إلا أن هذا المفهوم لم ينظم في إطار قانوني موحد إلا بعد مجيء القانون رقم 18-05 الذي عرف التجارة الالكترونية ووضح مختلف المفاهيم المتعلقة بها وقد ركز

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

على النقاط التالية :

- توضيح مفهوم كل من المورد الالكتروني، المستهلك الالكتروني، الإشهار الالكتروني، وسائل الدفع الالكترونية، وغيرها؛
- تحديد أهم المعاملات المحظورة في مجال التجارة الإلكترونية،وشروط التعامل في هذا المجال؛
- تحديد نسق عمل كل من المورد الالكتروني والمستهلك الالكتروني ونطاق مسؤوليتهما؛
- تحديد الفضاء الالكتروني لعمل وسائل الدفع الالكترونية والدعامات المتعلقة بها؛
- استحداث السجل التجاري الالكتروني في مرسوم تنفيذي منفصل، وتنظيم المعاملات التجارية الالكترونية وفقا لهذا التنظيم الجديد واستكمالا لمتطلبات
- خلق جو ملائم لتطوير التجارة والرقمنة في الجزائر؛
- تحديد مجموعة من العقوبات والغرامات المالية للمخالفين لهذا القانون.
- وقد مس تطبيق الإدارة الالكترونية في المجال التجاري العديد من القطاعات والمجالات كقطاع التجارة التقليدية كاستخدام السجل التجاري الالكتروني والنقل والمواصلات باستخدام التذاكر المحمولة والقطاع المالي والمصرفي باعتماد بعض البنوك لتطبيقات الدفع الالكتروني.

الاقتراحات: وفي هذا الإطار نقترح ما يلي:

- متابعة الإجراءات الفعلية لتطبيق هذه الترسانة من القوانين والتطبيق الفعلي للغرامات المالية والعقوبات الجزائية لمخالفي التنظيمات المؤطرة للتجارة الالكترونية في الجزائر.
- تنظيم فضاءات وورشات عمل للتعريف بماهية التجارة الالكترونية والتعريف بمزاياها لكل من الأطراف الفاعلة في هذا المجال.
- توسيع نطاق استخدام التجارة الالكترونية على مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تطوير المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية وخصوصا ما تعلق منها بتوسيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في مجال التجارة الالكترونية .
- تكوين الإطارات والكفاءات المختصة في مجال تسيير شبكة المواقع التجارية والإلكترونية
- توفير مقومي الأمان والسرية عند ممارسة التجارة الالكترونية من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والمتمثلة أساسا في دعامة الأمن الالكتروني.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

- تشجيع المؤسسات على التعامل بالتجارة الالكترونية وذلك بتوفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لذلك كأجهزة الصراف الآلي ،إضافة إلى زيادة سرعة تدفق الانترنت في كل المناطق على حد سواء.

قائمة الإحالات:

[1] إبراهيم العيسوي، **التجارة الالكترونية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،مصر،2003، ص ص11-.12

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم،**الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 148

[3] مشتى أمال، **التجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث العشر، ص ص241-.242 انظر الموقع:
Elmouhami.com/wp-content/uploads/2018/12/pdf.

[4] نعيمة يحياوي،مريم يوسف،**التجارة الاكترونية وأثارها على اقتصاديات الأعمال العربية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد6،جوان ،2017ص ص183-184

[5] سمية دمش، مرجع سبق ذكره، ص ص64- 66

[6] **المراحل الأساسية للتجارة الالكترونية**، شوهد يوم 23-03- 2020 ، انظر موقع https://www.expandcart.com/ar/28690

[7] سمية دمش، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص203-204

[8] اتصالات الجزائر، **نحو ضمان أفضل الخدمات في 2020ومضاعفة رقم الأعمال**، انظر الموقع
http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/81757-2020-4

[9] التسعيرة الجديدة ل8 و4 ميغابيت، انظر الموقع
https://www.algerietelecom.dz/ar/particuliers/idoom-adsl-prod3

[10] **موقع البيع الالكتروني يغزو شبكة الانترنيت**، انظر الموقع
http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/57555-2018

[11] الثلاثي الأول من 2018، **انخفاض المبيعات الحواسيب وارتفاع أسعارها**، أنظر الموقع
https://www.aljazairalyoum.com/

[12] **الجريدة الرسمية**، العدد 76، المؤرخة في 28 ديسمبر سنة 2018، الموافق ل9 ربيع الثاني عام1439، ص19

[13] سمية دمش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 227

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

[14] انظر الموقع https://www.mpttn.gov.dz/ -economique-AR.pdf.

[15] سمية ديمش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 227

[16] https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/classem-mondial

[17] Individuals using the internet ;2005-2019,voir le site

[18] بهلولي فاتح، **النظام القانوني للتشريع الالكتروني في ظل التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص 54.

[19] عادل غزال، **مشاريع الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التسويق، مشروع الجزائر، الحكومة الالكترونية 2013 نموذجا**، العدد 34، مارس 2014، بدون صفحة

[20] سمية ديمش، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص: 251-252

[21] مصطفى هنشور وسيمة، **النظام القانوني للتجارة الالكترونية في التشريع الجزائري والمقارن**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، قسنطينة، مستغانم، 2016-2017، ص 292.

عادل غزال، **مشاريع الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التسويق، مشروع الجزائر، الحكومة الالكترونية 2013 نموذجا**، العدد 34، مارس 2014، بدون صفحة

[22] بلعربي علي، بقنيش عثمان، **الإطار القانوني المنظم للتجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد الرابع جوان، 2017، ص 361.

[23] القانون 04/15 المؤرخ في 1 فيفري 2015، **الجريدة الرسمية**، رقم 06 المؤرخة في 10 فيفري 2015.

[24] قانون 18-05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية ، الجريدة الرسمية رقم 28، المؤرخة في 16 ماي 2018، ص 07

[25] المرسوم التنفيذي 18-112 الصادر في 5 أفريل 2018، الجريدة الرسمية رقم21، الصادرة في11 أفريل 2018، ص 4

[26] ياسين علال، يلس آسيا، **رقمنة السجل التجاري لإرساء بنية تجارية الكترونية**، مخبر الدراسات القانونية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

[27] يوم إعلامي حول **السجل التجاري الإلكتروني** ،انظر الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "صافكس" انظر الموقع: Dcmascara.gov.dz/documents/Registre-electronique ، شوهد يوم 2020/02/16

[28] **الفواتير الالكترونية** انظر الموقع: tfig.itcilo.org/ar/ contents/e-invoices.htm ، شوهد يوم (2020/02/15)

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

[29] قارة مولود بن عيسى، **النظام القانوني للفاتورة الالكترونية**، مجلة المعارف، قسم العلوم القانونية، العدد 21، ديسمبر،الجزائر، 2016، ص 82

[30] المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، الجريدة الرسمية العدد 80، 11ديسمبر 2005م، ص 19.

[31] عائشة بوغرم، **النظام القانوني للفاتورة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الأول، مارس 2014، ص 118.

[32] هجيرة تومي، **تطبيقات الادارة الالكترونية في مجال المعاملات التجارية في الجزائر**، دارسة في إطار قانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية، ص 10.

[33] قانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد6، 10 فيفري 2015

[34] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية ،عمليات بين البنوك**، المجلد الرابع،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص44.

[35] هجيرة تومي، مرجع سابق، ص 12.

[36] انظر الموقع https://www.bna.dz/fr/bna-net-ebanking.html

[37] بوصابة عبد النور، **الإشهار الالكتروني في الجزائر ومدى تلقي الجماهير لمضامينه**، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية،المجلد1، العدد 1، جوان 2013، ص 167-168.

[38] حمانة محمد، يوسفي نور الدين، **الاشهار الالكتروني التجاري والمستهلك**، مجلة الفكر، العدد السابع عشر، الجزائر، 2006

[39] القانون 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 425 الموافق لـ 23 يونيو 2004، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية رقم 27-06-2004.

[40] بوصابة عبد النور، **مرجع سبق ذكره** ، ص 177.

[41] انظر الموقع:
Aps.dz/ar/sante-science-tarchnologie/57555.شوهد يوم 03-03-2020

[42] انظرالموقع
https://play.google.com/store/apps/details?id=com.yatechnologies.yassir_rider&hl=fr

[43] الموقع انظر https://airalgerie.dz/application-mobile/ .

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

قائمة المراجع:

1. إبراهيم العيسوي، **التجارة الالكترونية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،مصر،2003.
2. اتصالات الجزائر، **نحو ضمان أفضل الخدمات في 2020ومضاعفة رقم الأعمال**، انظر
3. بلعربي علي، بقنيش عثمان، **الإطار القانوني المنظم للتجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد الرابع جوان، 2017.
4. بهلولي فاتح تخ النظام القانوني للتجارة الالكترونية في ظل التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه ،تخصص قانون، جامعة مولود معمري،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو،2017 .
5. بهلولي فاتح، **النظام القانوني للتشريع الالكتروني في ظل التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017.
6. بوصابة عبد النور، **الإشهار الالكتروني في الجزائر ومدى تلقي الجماهير لمضامينه**، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية،المجلد1، العدد 1، جوان 2013، ص 167-168.
7. **الجريدة الرسمية**، العدد 76، المؤرخة في 28 ديسمبر سنة 2018، الموافق ل9 ربيع الثاني عام1439.
8. حمانة محمد، يوسفي نور الدين، **الاشهار الالكتروني التجاري والمستهلك**، مجلة الفكر، العدد السابع عشر، الجزائر، 2006
9. سمية ديمش،**التجارة الالكترونية،حتميتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة ماجيستر،تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري،قسنطينة،2010-2011،
10. صراع كريمة،**واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص إستراتيجية،جامعة وهران،2013-2014،
11. عادل غزال، **مشاريع الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التسويق، مشروع الجزائر، الحكومة الالكترونية 2013 نموذجا**، العدد 34، مارس 2014.
12. عائشة بوغرم، **النظام القانوني للفاتورة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الأول، مارس 2014.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

13. قارة مولود بن عيسى، **النظام القانوني للفاتورة الالكترونية**، مجلة المعارف، قسم العلوم القانونية، العدد 21، ديسمبر،الجزائر، 2016.

14. القانون 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 425 الموافق لـ 23 يونيو 2004، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية رقم 27-06-2004.

15. القانون 04/15 المؤرخ في 1 فيفري 2015، **الجريدة الرسمية**، رقم 06 المؤرخة في 10 فيفري 2015.

16. قانون 18-05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية ، الجريدة الرسمية رقم 28، المؤرخة في 16 ماي 2018.

17. قانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد6، 10 فيفري .2015

18. محمد إبراهيم عبد الرحيم،**الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

19. محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية ،عمليات بين البنوك**، المجلد الرابع،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008 .

20. المرسوم التنفيذي 18-112 الصادر في 5 أفريل 2018، الجريدة الرسمية رقم21، الصادرة في11 أفريل 2018.

21. المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، الجريدة الرسمية العدد 80، 11ديسمبر 2005م.

22. مصطفى هنشور وسيمة، **النظام القانوني للتجارة الالكترونية في التشريع الجزائري والمقارن**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، قسنطينة، مستغانم، 2016-2017.

23. نعيمة يحياوي،مريم يوسف،**التجارة الاكترونية وأثارها على اقتصاديات الأعمال العربية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد6،جوان ،2017 .

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

24. هجيرة تومي، **تطبيقات الادارة الالكترونية في مجال المعاملات التجارية في الجزائر**، دارسة في إطار قانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

25. ياسين علال، يلس آسيا، **رقمنة السجل التجاري لإرساء بنية تجارية الكترونية**، مخبر الدراسات القانونية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

26. https://www.bna.dz/fr/bna-net-ebanking.html

27. Aps.dz/ar/sante-science-tarchnologie/57555. شوهد يوم 03-03-2020

28. https://play.google.com/store/apps/details?id=com.yatechnologies.yassir_rider&hl=fr

29. https://airalgerie.dz/application-mobile .

30. يوم إعلامي حول **السجل التجاري الإلكتروني** ،انظر الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "صافكس" انظر الموقع: Dcmascara.gov.dz/documents/Registre-electronique ، شوهد يوم 2020/02/16

31. **الفواتير الالكترونية** انظر الموقع: tfig.itcilo.org/ar/ contents/e-invoices.htm ، شوهد يوم (2020/02/15)

32. http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/81757-2020-4

33. التسعيرة الجديدة ل8 و4 ميغابيت، انظر الموقع : https://www.algerietelecom.dz/ar/particuliers/idoom-adsl-prod3

34. **موقع البيع الالكتروني يغزو شبكة الانترنيت**، http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/57555-2018

35. **الثلاثي الأول من 2018، انخفاض المبيعات الحواسيب وارتفاع أسعارها**، أنظر الموقع

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

https://www.aljazairalyoum.com/

36. .https://www.mpttn.gov.dz/ -economique-AR.pdf

37. https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/classem-mondial

38. Individuals using the internet ;2005-2019,voir le site

39. **مزايا وعيوب التجارة الالكترونية**، انظر الموقع https://mtjrplus.com/blog

40. **سلبيات التجارة الالكترونية**، انظر الموقع https://www.almrsal.com/post

41. **مميزات التجارة الالكترونية**، انظر الموقع https://anbilarabi.com

42. **المراحل الأساسية للتجارة الالكترونية**، شوهد يوم 23-03- 2020 ، انظر موقع https://www.expandcart.com/ar/28690

43. مشتى أمال، **التجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث العشر. انظر الموقع:-Elmouhami.com/wp content/uploads/2018/12/pdf.